

TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/40(2)/L.8
26 May 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة الأربعون، الجزء الثاني (المستأنف)
جنيف، ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني
المستأنف لدورته الأربعين

المقرر: السيد مارسيل فان دير كولك (هولندا)

مقدمة - الفصل الأول (البند ٧) - الفصل الثاني (المسائل التنظيمية)

المتكلمون:

الرئيس
الموظف المسؤول عن الأونكتاد
السيدة مارغريت أنتسي
فنلندا (رئيس الفريق العامل المخصص للشخصنة)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والفات

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لاجازته.

وترسل طلبات ادخال التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section

Room E.8106

Fax No. 907 0056

Tel. No. 907 5654

مقدمة

١ - وفقا للجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد، عقد مجلس التجارة والتنمية الجزء الثاني المستأنف لدورته الأربعين في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤. وأثناء الدورة، عقد المجلس جلستين عامتين هما الجلسات ٨٤٢ و ٨٤٣.

٢ - وقد انعقدت الدورة المستأنفة لكي تعالج بالتحديد البند ٧ من جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة الأربعين للمجلس وهو "استعراض وتقدير برامج العمل (منتصف المدة)".

٣ - وذكر رئيس المجلس في ملاحظاته التمهيدية بما ورد في الفقرة ٦٨ من التزام كرتاخينا حيث طلب من المجلس

"أن يجري، في منتصف الفترات الواقعة بين المؤتمرات، استعراضاً وتقديراً لبرنامج عمل الجهاز الحكومي الدولي، بما في ذلك برنامج عمله هو؛ ولبرامج المساعدة التقنية؛ وكذلك، على أن يوضع في الاعتبار الجدول الزمني المقرر في هذا الصدد، للميزانية البرنامجية وللخطة المتوسطة الأجل، بغية ضمان التكامل التام لجميع الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد، ولوطع أو تعديل الأولويات للفترة الممتدة حتى وقت انعقاد المؤتمر التالي".

كذلك ذكر بأنه، لفرض تحقيق تقدم في أعمال المجلس استجابة للفقرة ٦٨ من التزام كرتاخينا، أنشئ الفريق العامل غير الرسمي المعنى باستعراض منتصف المدة، المؤلف من ممثلين للدول الأعضاء في الأونكتاد، وذلك أثناء المشاورات الشهرية التي أجراها الأمين العام في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وقد عقد الفريق العامل غير الرسمي اجتماعه الأول في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ برئاسة الأمين العام للأونكتاد. وعقد الفريق العامل ما مجموعه تسعة اجتماعات. وورد موجز لحصيلة مداولات الفريق العامل في الوثيقة TD/B/40(2)/L.7 التي سيقوم بعرضها الموظف المسؤول عن الأونكتاد (انظر الفقرات ١٧-٦ أدناه).

٤ - وأخيراً، رحب ترحيباً حاراً بالسيدة مارغريت أستي التي ستقوم بعرض التقرير الذي أعدَه الخبريان الاستشاريان المستقلان بعنوان "التعاون التقني: تنفيذ التزام كرتاخينا" (TD/B/40(2)/14) (انظر الفقرات ٢٩-١٨ أدناه).

الفصل الأول

استعراض وتقدير برامج العمل (منتصف المدة)

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٥ - كانت الوثائق التالية معروضة على المجلس لنظره في هذا البند:

”موجز مقدم من المسؤول عن الأونكتاد لعمل الفريق العامل غير الرسمي المعنى باستعراض منتصف المدة“ (TD/B/40(2)/L.7).

”التعاون التقني: تنفيذ التزام كرتاخينا“ - تقرير من إعداد السيدة مارغريت ج. أنسلي بمساعدة السيد ليلاند دي سيلفا، الخبريرين الاستشاريين المستقلين، مقدم الى مجلس التجارة والتنمية (عم على المجلس كمرفق لمذكرة من الأمين العام بالأونكتاد بعنوان ”استعراض سياسات التعاون التقني“ (TD/B/40(2)/14).

٦ - وذكر الموظف المسؤول عن الأونكتاد, لدى عرض موجزه لعمل الفريق العامل غير الرسمي المعنى باستعراض منتصف المدة (TD/B/40(2)/L.7). بأن المهام الأساسية للفريق العامل قد اشتملت على ما يلي:

- ١° استعراض عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية، بما في ذلك تقييم للاصلاحات المؤسسية الوارد ذكرها في الجزء الثالث من التزام كرتاخينا واستعراض هيكل الجهاز الحكومي الدولي;
- ٢° استعراض للسياسات التي تتبع في برامج التعاون التقني للأونكتاد، على أساس التقرير المقدم من السيدة مارغريت أنسلي. وكان هدف العمل هو تحقيق تكامل مختلف مجالات عمل الأونكتاد بمزيد من الفعالية وتمهيد السبيل لتعديل الأولويات فيما بين البرامج الفرعية والأنشطة في إطار الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

٧ - وركّز الانتباه على النقاط الرئيسية التي جرى التأكيد عليها في الوثيقة TD/B/40(2)/L.7 فقال إن الهيأكل وأساليب العمل التي أنشأها الأونكتاد الثامن قد حققت التوقعات إلى حد كبير. وكان تبادل الخبرات الوطنية وآلية الأفرقة العاملة المخصصة قيمين بصورة خاصة. وفي الوقت ذاته، تم تحديد المجالات التالية باعتبارها تتبع الفرصة للتحسين والتغيير:

(أ) بدا أن هناك ضرورة لتبسيط هيكل هيئات المجلس الفرعية وأساليب العمل. ورثي بصورة خاصة أنه ينبغي تقليل عدد الهيئات الحكومية الدولية وأنه يجب أن تكون لهذه الهيئات ولايات أكثر

تركيزها وأن تسد إليها أهداف أكثر واقعية وامكانية للتحقيق. وهناك أيضا ضرورة لتقليل عدد الاجتماعات وكذلك لجدال أعمال أسهل قيادا وتقليل عدد الوثائق.

(ب) ويجب اتخاذ الحبيطة لتفادي الإزدواج، سواء داخل الأونكتاد أو بين عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية وعمل المنظمات الأخرى. وفي الوقت نفسه، جرى التسليم بأنه يوجد مجال للإزدواج/التكامل المترافقين.

(ج) وتعمل مشكلة أخرى تتطلب الاهتمام بالصعوبات التي يلاقيها بعض البلدان النامية ذات الشأن، ولا سيما أقل البلدان نموا، في المشاركة في عمل هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية.

(د) ويجب ايلاء مزيد من الاهتمام للدعوة التي ينطوي عليها التزام كرتاخينا الى جعل تنافع الدوليات الحكومية الدولية أكثر توجها للسياسات والعمل، وذلك بغية الموافقة على الالتزامات القابلة للتنفيذ كلما أمكن ذلك.

٨ - وبشأن مجلس التجارة والتنمية، ناقش الفريق العامل موضوع تواتر اجتماعات المجلس ومدتها ومضمونها (انظر TD/B/40(2)/L.7، الفقرة ٨). وفي هذا الصدد، اتفق عموما على أنه يجب أن تكون بنود جدول الأعمال المختارة ليحضر فيها المجلس متسمة بتدر أكبر من شدة التركيز (المرجع نفسه، الفقرات ١١-٩).

٩ - وفيما يتعلق بالدورات التنفيذية للمجلس، رأى عموما أن الدورة التنفيذية تظل آلية قيمة حتى ولو لم توافق بشكل كامل التوقعات المرجوة منها. واتفق عموما على أن بالامكان وضع مطارات تحقق الاستفادة المثلث من هذه الآلية (المرجع نفسه، الفقرتان ١٢-١٢).

١٠ - وبشأن اللجان الدائمة، رأى الفريق العامل أن هذه اللجان لم تتمكن من تنفيذ ما يكفي من برامج عملها لسماح بإجراء استعراض متعمق لادائها في هذه المرحلة. وعلى أية حال، فإن التزام كرتاخينا يدعوه إلى إجراء هذا الاستعراض قبل الأونكتاد التاسع مباشرة. ولكن، في غضون ذلك، اقترح أن تكون جداول أعمال اللجان الدائمة أشد تركيزا وإن تعكس أولويات واضحة (انظر أيضا المرجع نفسه، الفقرتين ١٦-١٥).

١١ - وكانت الأفرقة العاملة المخصصة هي التي خصص لها الفريق العامل غير الرسمي، دون شك، أشد الاهتمام. واتفق عموماً على أن الأفرقة العاملة المخصصة الخمسة القائمة قد عالجت، ولو بدرجات متباعدة، جميع العناصر الواردة في اختصاصاتها وأنه يتبعن انتهاء عملها.

١٢ - وفيما يتعلق باشقاء أفرقة عاملة مخصصة، ذكر بأن مجلس التجارة والتنمية أنشأ بمقرره (٣٩-د) المؤرخ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، فريقاً عاملاً مختصاً لتنصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح. ولم تتكلل بالنجاح جهود وضع اختصاصات هذا الفريق. وإذا استمر هذا الوضع سائداً في استعراض منتصف المدة الحالي، سيكون البديل، في ضوء الفترة ٩٩ من التزام كرتاخينا، هو وضع قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح وآثار ذلك على النمو الاقتصادي والتنمية في العالم على جدول أعمال إحدى دورات المجلس.

١٣ - وبوجه عام، كان من رأي الدول الأعضاء أن عدد الأفرقة العاملة المخصصة ينبغي أن يكون محدوداً قدر الإمكان لمعالجة المواضيع بشكل متعمق على يد خبراء. لذلك، أوصي بأن ينظر المجلس في إنشاء ما لا يزيد على ثلاثة أفرقة أخرى. وكشفت المناقشات التي جرت في الفريق العامل عن وجود قدر كبير من التأييد لإنشاء ثلاثة أفرقة عاملة مخصصة جديدة تركز على التوالي على مواضيع مشمولة بالمواضيع الواسعة الثلاثة التالية: البيئة والتجارة والتنمية؛ المشاريع كأداة للتنمية؛ والفرص التجارية في السياق الجديد للتجارة الدولية. (انظر اقتراحات الموظف المسؤول عن الأونكتاد الواردة في الوثيقة L.7/TD/B/40(2)، المرفق الأول).

١٤ - كما أُعرب عن التأييد لعقد حلقة دراسية عن الترتيبات الاقتصادية الأقلية وصلتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٥ - وفيما يتعلق بالكتاءة في التجارة، ذكر بأن الفريق العامل المخصص المعنى بالكتاءة في التجارة أوصى المجلس بأن يُنشئ في الدورة المستأنفة، لجنة تحضيرية لندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكتاءة في التجارة. وقال إنه ربما يود المجلس أيضاً أن ينظر في عقد دورة تنفيذية فور انتهاء هذه الندوة ليقرر أعمال المتابعة الحكومية الدولية للعمل في هذا الميدان.

١٦ - وناقش الفريق العامل غير الرسمي أيضاً موضوع دمج اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية وللجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لغرض التنمية في الجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد، واستعراض السياسة العامة للتعاون التقني، والقضايا المالية والبرامجية. وقد بحثت هذه المواضيع بتوسيع في الفقرات ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من الوثيقة L.7/TD/B/40(2).

١٧ - وفي الختام قال إن استعراض منتصف المدة يعتبر بشكل قابل للجدل أهم مهمة لمجلس التجارة والتنمية في هذه الفترة الناصلة بين مؤتمرين، انه بادئ ذي بدء ممارسة في التقييم، ونظرية الى الوراء لتقدير الشوط الذي قطعه الجهاز الحكومي الدولي في تنفيذ الأهداف والتوقعات المنسنة في التزام كرتاخينا والدروس - الإيجابية والسلبية - التي يمكنأخذها من التجربة حتى الآن. ولكنه كان، بشكل أعم، ممارسة في التثبيت والتكييف المؤسسي المبدع ومجهوداً تطعيباً لتصميم ووضع الهياكل الحكومية الدولية وبرامج العمل التي تتبع للأونكتاد أن يتماشى مع العالم المتغير وأن يسير قدماً في الدرب المتوازن في كرتاخينا. والمهمة ليست سهلة، وسيتعين على المجلس دون شك في الأيام الثلاثة القادمة أن يواجه بعض الخيارات المعقدة وأن يبحث باجتهاد عن تسويات مقبولة. لكن البشائر جيدة. وقال إنه إذ تشرف بأن يترأس الفريق العامل غير الرسمي قد توصل إلى الاعتقاد بأن عمل الفريق غير الرسمي كان في حد ذاته نموذجاً لنوع التفاعل الحكومي الدولي المتوازن في كرتاخينا وهو: حوار صريح ولكنه بناء، مجهود عملي لتحديد القضايا والثور على حلول، ممارسة جماعية في بناء توافق الآراء المبني على ادراك المصالح المشتركة الأساسية إلى جانب الاعتراف بوجود اختلافات هامة ولكنها قابلة للتسوية. ومكذا، تحقت بداية طيبة بشأن استعراض منتصف المدة. ومن ثم اتخذ المجلس قراراً بشأن الجهاز الحكومي الدولي الذي سينشأ إلى حين انعقاد المؤتمر القادم، لن تتوقف المسألة هنا بالطبع. فإن مهمة إنشاء الجهاز الجديد وتشغيله ستنتهي دون شك على خيارات معقدة وعلى بحث عن تسويات مقبولة. ولكنه، هنا أيضاً، يعتقد بأن البشائر جيدة على السواء.

١٨ - وأعربت السيدة مارغريت أستي، لدى عرض تقرير الخبريرين الاستشاريين المعنون "التعاون التقني: تنفيذ التزام كرتاخينا" TD/B/40(2)/14، عن شكرها لما تلقاه الخبريران الاستشاريان من تعاون من جانب ممثلي الحكومات وموظفي الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وغيرهما من المنظمات الدولية. وقالت إن هذا التعاون قد سهل إكمال التقرير في الوقت التصريح جداً ومع الموارد المحدودة المتوفرة.

١٩ - وقالت إنه لم يكن على الخبريرين الاستشاريين أن يباشروا عملهما من فراغ، نظراً إلى أن الأونكتاد الثامن كان قد وضع توجيهات واضحة للسياسة العامة بشأن الدور المركزي والوظائف الرئيسية لبرنامج التعاون التقني الخاص بالأونكتاد بما ينفي وجوب تقويته وتوسيعه وإدراجه في جميع مجالات عمل الأونكتاد ذات الصلة بالموضوع. وكان الهدف هو تحقيق تعاون بين السياسة العامة والوظائف البحثية من جهة والأنشطة التنفيذية والتقنية من جهة أخرى. لذلك، لم تكن مهمة الخبريرين الاستشاريين هي اقتراح سياسات جديدة بل كانت تقديم اقتراحات بشأن كيفية إمكان وضع توجيهات كرتاخينا الخاصة بالسياسة العامة موضع التطبيق.

٢٠ - ولم يمكن اجراء تقييم كامل لنتائج التعاون التقني للأونكتاد وتأثيره نظرا الى القيود من حيث الوقت والمال مما لم يسمح بإجراء زيارات ميدانية. ومع ذلك، أجري استعراض شامل للتجربة الماضية على أساس الآراء التي تم الحصول عليها من حكومات البلدان المانحة والمستفيدة، والممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وموظفي الأمانة، وغيرهم من الأفراد. وعلى العموم، حظي التعاون التقني للأونكتاد باستعراضات مؤيدة من جميع الجهات. ويحتوي التقرير بعض التعليقات الانتقادية ولكن هذه التعليقات ببناء بطبعتها موضوعة كأساس لاقتراحات الخبراء الاستشاريين بشأن التحسينات المقبلة.

٢١ - وقد تضمنت الأمور الأساسية المبشرة بالنجاح والواردة في التقرير التقيد بأحكام التزام كرتاختينا بشأن التعاون التقني، وال الحاجة إلى سياسة متراقبة للتعاون التقني، ونهجا حساسا وعملا لمعالجة مسائل الادارة والجوانب المؤسسية (الداخلية والخارجية على السواء) لا ينطوي على عمليات هامنة لإعادة التنظيم الداخلي (القيادة والمواقف كانت أهم العناصر)، وضرورة إبقاء التكاليف منخفضة وتجنب الإضافة إلى الميزانية العادية. وفي مسألة التكاليف، كان الخبراء الاستشاريون عالمين، بدقة، بالقيود على الموارد، ولذلك أبقيوا المتطلبات متواضعة قدر الامكان. وكان التركيز في التقرير على تحسين استخدام الموارد الموجودة وعلى البحث عن مصادر جديدة، ابتكارية للتمويل.

٢٢ - وبينما وردت الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية في الفرع السابع، فإن النهج العملي المعتمد يعني أن التوصيات واردة على طول التقرير. وقد حددت التوصيات بأنها من النوع الجريء. وأكدت المتكلمة أن معظم التوصيات يمكن تنفيذها حالا. فهي لا تنطوي على تغيير في السياسة العامة يتطلب قرارا حكوميا دوليا.

٢٣ - وقالت ملخصة الاتجاه الرئيسي للتوصيات إنه ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تضع سياسة متراقبة للتعاون التقني ضمن إطار السياسة العامة الذي اعطته فعلا الدول الأعضاء. والانتقاء أمر أساسي لـأسباب تتعلق بالمالية والتأثير، وفي هذا الضوء، اقترح التقرير أن تؤخذ المبادئ التالية في الاعتبار:

- الميزة المترابطة:

- التكامل:

- التدخلات الاستراتيجية والحماية:

- الميزة:

- التركيز على الفقراء وعلى أقل البلدان نموا.

وينبغي جوهريا أن يجري مزيد من التأكيد على تقديم المشورة بشأن السياسة العامة. وفي هذا الصدد، كان هناك اقتراح بخصوص قدرة "على إطماء النار" مشتركة التخصصات، باستخدام الموارد الموجودة. لكن هذا ينبغي أن لا يعني التخلّي عن المساعدة في مجال التحسينات الإجرائية والتنفيذية وهي مجالات قدم فيها الأونكتاد مساهمات كبيرة جدا إلى البلدان النامية في السنوات الأخيرة.

٢٤ - وقالت فيما يتعلق بالجوانب الإدارية والمؤسسية إن الاقتراحات المتعلقة بالطرائق والأساليب الابتكارية والفعالة من حيث التكلفة ليست شاملة. وقبل كل شيء، ثمة حاجة إلى تعزيز صفات كالقدرة المبدعة وروح التعاون في الداخل، وإلى اعتماد نوع تجرببي، رائد، والتعلم بالتجربة وبالتجربة. وينبغي عدم محاولة عمل كل شيء حالاً بل يجب القيام ببداية. ففي مجال التدريب، مثلا، يجب استحداث نواة حلاً لضمان اتباع نوع أكثر تنظيماً إزاء التدريب، على غرار برنامج التدريب التجاري X - TRAIN ويمكن أن يكون معهد التنمية التجارية المقترن هدفاً أطول أجلًا.

٢٥ - وفي مسألة التنظيم الداخلي، أوصى التقرير بالقيام بتقوية متواضعة لوحدة سياسة وتنسيق التعاون التقني لتشجيع حدوث تماسك أكبر دون الانتهاص من مزايا الإدارة اللامركزية. وثمة أيضاً اقتراح بخصوص لجنة تعاون تقني داخلية صغيرة.

٢٦ - وعلى الجهة الخارجية، يتسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأهمية كبيرة بالنسبة إلى الحوار المتعلق بالسياسة العامة وإلى تعبئة الموارد، ورحبَت بالتطورات المشجعة التي حدثت في هذا المجال في الآونة الأخيرة. وأعربت أيضاً عن سرورها لمعرفة أن المحادثات قد بدأت فعلاً مع المديري التنفيذي المعين لمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات بشأن تحسين آليات التنسيق. وفيما يتعلق بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، قالت إن الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة إلى الأونكتاد ضخمة وتتجاوز حدود التعاون التقني. ومع ذلك، وكما جاء في التقرير، فقد رأى الخبراء الاستشاريان أن هذا التطور يتطلب دوراً أكبر، لا دوراً أضعف، للأونكتاد في ميدان التعاون التقني. وبوجه خاص، سيقتضي الأمر تعديل وتعزيز التعاون التقني للأونكتاد بغية الاستجابة للطلبات الجديدة في المجالات التالية: التعريف والتحليل المفاهيمي؛ بناء توافق الآراء التقني؛ ومساعدة البلدان في مهمة تعديل سياساتها الداخلية والخارجية لجعلها تتنق مع القواعد التجارية المتعددة الأطراف الجديدة. وكررت الاعراب عن الأمل بأن الحكومات، في مواصلتها تحديد دور المنظمة العالمية للتجارة ووظائفها، ستتجنب الإزدواج وستسعى بالأحرى إلى تنصية أوجه التكامل الواضحة بين المنظمتين، لا سيما في مجال التعاون التقني. وأخيراً، على

المستوى الحكومي الدولي، لا بد من إنعام النظر بقدر أكبر في أنشطة التعاون التقني واجراء استعراضات أكثر تكرارا للسياسة العامة.

٢٧ - وقالت بشأن مسألة تعينة الموارد واستخدامها إن التأكيد جرى على التبرعات، نظرا الى فلسفة التقرير الأساسية المتمثلة في الحد من التكاليف. ويمكن أن تكون هذه التبرعات متواضعة في البداية، لكن ثمة حاجة حقيقية الى مزيد من القدرة على التعبوه والمروره. وفي هذا الضوء، اقترح التقرير إنشاء صندوق استثماري عام يمكن أن يبدأ على أساس عملى، تجريبى، شاملًا الاعتمادات المخصصة والاعتمادات غير المخصصة على السواء. وتضمنت الاقتراحات المتعلقة بمصادر التمويل غير التقليدية ترتيبات بخصوص استرداد التكاليف، والتمويل الذاتي، وخفض التكاليف التنظيمية والأدارية من بينها دراسة جدوى من أجل شركة للاستشارة ذات تمويل ذاتي لتسويق خدمات الأونكتاد في ميادين معينة. وأكد التقرير أيضا على أهمية توفير أشكال عينية وفكرية للمساعدة.

٢٨ - هذا، ويبقى واقعان لا جدال فيما إذا قصدت الحكومات إعطاء مفعول لأحكام التزام كرتاخينا. الأول هو وجوب وجود مزيد من التنسيق المالي بين استخدام أموال الميزانية العادية والأموال الخارجية عن الميزانية إذا أريد استخدام الموارد الموجودة أمثل استخدام وإذا أريد تحقيق التنسيق المفاهيمي المنشود بين تحليل السياسة العامة والتعاون التقني. ثانيا، سيتعين على المدى الطويل العثور على مزيد من الأموال، من أي مصدر، إذا أريد توسيع التعاون التقني للأونكتاد.

٢٩ - وفي الختام صرحت بأن الخبراء الاستشاريين استهدفا تقديم اقتراحات عملية، واقعية، يمكن مباشرة تنفيذها فورا على أساس تدريجي. وقالت إن من الأساسي لا تُفقد القوة الدافعة الحالية ومن الضروري أن يبدأ العمل الآن. وبخصوص التوصيات الواردة في الفقرات ١٤٠-١١٥ قالـت إنه يمكن للأمانة أن تتخذ إجراءات بشأن جميعها ما عدا الفقرات ١٢٠ و ١٢٢ (الفقرة الفرعية ج) و ١٣٦ و ١٢٨ التي تتطلب قرارا سابقا من المجلس. لذلك، فإنـها تتطلع الى رؤية بعض التوصيات، على الأقل، وقد جـعلـت ذات مفعول فورا بغية تعزيز فعالية التعاون التقني للأونكتاد وصلـته بال موضوع وفوائده لجميع الدول الأعضاء.

٣٠ - وقال الرئيس إنه يتضح من تقرير المسؤول ومحتويات الوثيقة TD/B/40(2)/L.7 أن تقدماً كبيراً قد أحرز وأن هناك توافقاً في الآراء بدأ يتبلور على نطاق واسع بشأن معظم التضايا وهو يحتاج الآن إلى لمسة نهائية ليأخذ صورة مقرر يصدر عن المجلس بشأن جمـاتـع جـوانـب آلـيـة الأـونـكتـاد الحكومية الدولية. ولذا فهو يحثـالـوفـودـ علىـأنـتـنتـيـ بأـسرـعـماـيمـكنـمنـالـمنـاقـشـاتـالـعـامـةـ والمـداـولاـتـ الوـاسـعـةـ التـنوـعـ،ـ وأنـتـركـانتـباـهاـ عـلـىـصـيـفـةـالـاتـناقـالـذـيـيمـكـنـأنـيـعتمدـهـالمـجلسـفيـصـورـةـتـوـصـيـاتـ

ومقررات، استجابة للفقرة ٦٨ من التزام كرتاخينا. واستلتفت أيضا الانتباه إلى عمليات التقييم التي قدمها من كلّفوا برئاسة اللجان الدائمة والأفرقة العاملة المخصصة استجابة لطلبه، والتي عممت على الوفود في صورة مذكورة.

٢١ - وشكر الرئيس السيدة مارغريت أنسلي على كلمتها الواافية الشافية. وأعرب، باسم جميع أعضاء المجلس، عن تقديره لها ولزميلها السيد ليلانادا دي سيلينا على التقرير الممتاز الذي أعداه عن برنامج الأونكتاد للتعاون التقني. ويعتبر التعاون التقني الجانب العملي لنشاط الأونكتاد الذي ينفيد البلدان النامية مباشرة. ويصور التقرير بوضوح بعض نتائج ومنافع النشاط الذي يقوم به الأونكتاد في مجال التعاون التقني ويقدم اقتراحات وتوصيات لتعزيز ذلك التعاون. ومن هنا، فهو يشكل جزءاً هاماً من أجزاء استعراض منتصف المدة الجاري لبرامج العمل. وأعرب أيضاً عن تقديره للبلدان والمنظمات التي قدمت، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم لجهود البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مجال التجارة والتنمية، من خلال الخدمات التقنية والخبرة التي يوفرها الأونكتاد. فإن دعمها لهذا العمل يشهد بجدواه وفعاليته.

٢٢ - ويستحق تقرير الخبراء الاستشاريين أكبر قدر من العناية من جانب المجلس. فهناك عدد من التوصيات يعالج، كما أوضحت السيدة مارغريت، قضايا يمكن للأمانة ذاتها أن تتصرف فيها، على ضوء ما يسفر عنه الاستعراض الجاري. وهناك توصيات أخرى موجهة إلى الدول الأعضاء ربما تحتاج إلى مزيد من التفكير قبل البت في كيennie العمل بشأنها. وقال إنه يشجع الوفود على أن تتقدم بأفكارها بخصوص هذا الموضوع خلال هذه الدورة بتقدير المستطاع.

٢٣ - وتحدث ممثل فنلندا، بوصفه رئيساً لفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال الشخصية، فقال إن الفريق العامل قد أنجز المهام التي أُسندت إليه في مجال ولايته. وقد انطوت المناقشات، التي كانت صريحة وبناءة وعملية، على قيمة كبيرة في حد ذاتها، وأثراها مشاركة الخبراء الذين اشترکوا في المداولة. ويعتبر المرفق الأول بالتقرير النهائي لفريق العامل (TD/B/40(2)/21) ثباتاً هاماً للعيوب التي يتبعها عند صياغة برامج الشخصية. ووجه العناية أيضاً إلى الفقرة ١٧ من الوثيقة الرئيسية التي تبسط توصيات الفريق العامل ليوالي الأونكتاد وسائر المنظمات العمل بشأنها. وفي معرض الاشارة إلى الشكل الذي قد يأخذه العمل المُقبل في مجال الشخصية، قال إنه يقر بضرورة تجميع المواضيع معاً إزاء ضيق الموارد. إلا أنه حذر من خطر الإفراط في تركيز العناصر المختلفة. وهذا هو ما حداه إلى الحث على إلقاء الفقرة ٢ من التصايا التي يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل المخصص المعنى بالمؤسسات كأداة للتنمية، المقترن. (انظر الوثيقة TD/B/40(2)/L.7، المرفق الأول، الصفحة ٩).

٢٤ - وتحدت ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فهنا الخبريرين الاستشاريين، السيدة مارغريت أنسلي والسيد ليلانادا دي سيلفا على استعراضهما وتقديرهما العميقين والمتوازدين لعمل الأونكتاد في مجال التعاون التقني. ولما كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكا للأونكتاد في كثير من أنشطة التعاون التقني، فإن لهذه الدراسة أهمية وقيمة كبيرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه. ولاحظ بارتياح أن معظم البرامج التي شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيها حظيت بتأييد كبير من الحكومات المشاركة. ولكنه لاحظ أيضاً دعوة الخبريرين الاستشاريين إلى زيادة المساهمة في تنمية الموارد البشرية وإلى الأخذ بنهج تجزيئي في تلبية مختلف حاجات وطلبات البلدان النامية.

٢٥ - وقد سرّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يأخذ التقرير بنهج استشرافي. فقد قام بتحليل البيئة الخارجية المتغيرة التي سوف تعمل برامج التعاون التقني فيها في المستقبل - ذلك التغيير الذي أحدثته التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والاتصالات والإصلاح الاقتصادي. فنحن بصدق عالم انهار فيه التقسيم القديم شرق - غرب، وحدث فيه تحول في تقسيم الشمال والجنوب. وقد يحل محل ذلك تقسيم جديد للعالم ينقل خطوط التصدع التي كانت بين البلدان إلى داخل هذه البلدان. على أنه لا ينبغي نسيان أن هناك أكثر من مليار شخص مستبعدون من المجرى الاقتصادي العام، في تلابيب الفقر. وبالنسبة لهؤلاء، لم يتغير العالم قط.

٢٦ - وقد انخرط أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يواجه التغيير وضرورة التغيير، في عملية تفكير وإعادة تعريف للأمور. فبدأ المدير في حوار حول السياسة العامة مع أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالات في منظومة الأمم المتحدة ومع الموظفين أنفسهم حول الاتجاهات والأهداف المقبلة للبرنامج. وعملية الحوار هذه مستمرة، وسوف تتخذ الخطوة التالية في غضون عشرة أيام في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٧ - على أن هناك في هذه العملية عناصر هامة بدأت تلوح بوضوح. ففي المثل الأول، تبلور توافق باد في الآراء على وجوب قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتركيز طاقاته وموارده على عدد محدود من مجالات البرنامج الحساسة. ففي فترة الركود وتردي الموارد هذه التي يزداد فيها الشك في جدواي المعونة الإنمائية وفعاليتها وتأثيرها، لا بد من أن يعاد تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التعاون التقني وداخل منظومة الأمم المتحدة. ولنن لم يكن هناك شك في عالمية البرنامج، فإن الجزء الأعظم من موارده سوف توجه صوب البلدان الأفقر من غيرها. أضف إلى ذلك أن الموضوع الرئيسي الذي سوف يعني به البرنامج في المستقبل قد يتمحور حول مفهوم التنمية البشرية المستدامة. والمراد بذلك هو دعم السياسات التي تضع الناس في مكان القلب من التنمية. وقد لخص مدير برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي هذا المنهج في عبارة نابضة بالحياة حين دعا إلى نصيحة يمارس في التنمية "للفترة، لفرص العمل، للمرأة، وللطبيعة".

٢٨ - ويتصل الأمر هنا بمواضيع متعارضة تتجاوز الهياكل التقليدية والخطابية التي كانت تشكل المبدأ في تنظيم التعاون التقني لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الماضي. وعلى البرنامج أن يسعى، في تلبيتها، إلى العثور على سبل جديدة للعمل مع البلدان الشركاء ومع منظومة الأمم المتحدة على حد سواء. وقد بدأ يظهر للعيان، بفضل أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، نموذج جديد للتعاون التقني في الأمم المتحدة:

- فقد حدث تحول عن الأعداد الكبيرة للمشاريع الصغيرة إلى العدد الصغير من البرامج المركزية:

- وأعيد تصويب هدف المساعدة في الأمم المتحدة حتى تزيد عنائها بنشاط السياسة العامة وتقل بتنفيذ المشاريع:

- ويصلح الشركاء الوطنيون أنفسهم بقدر أوفر من تنفيذ المشاريع. وقد انطوى القرار ١٩٩/٤٧ على ابتكار هام آخر هو إعداد مذكرات عن الاستراتيجيات القطرية للأمم المتحدة. وتقع على الحكومات مسؤولية وضع الأولويات الوطنية وضمان التنسيق مع شركائها في التنمية. على أن الجمعية العامة شجعت منظومة الأمم المتحدة على التماส قدر أوفر من التماسك والتنسيق في أنشطتها التنفيذية في سياق مذكرات الاستراتيجيات القطرية، إذا رغبت الحكومة المضيفة في ذلك. وهذا هو المجال الذي يستطيع بعد السياسة العامة في عمل الأونكتاد أن يجد له فيه دوراً على المستوى القطري. فسوف يعمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تشجيع المنسقين المقيمين في البلدان التي تختار إعداد مذكرات استراتيجية قطرية إلى الإفاده من المعرفة الفنية والمهارات التحليلية التي توفر للأونكتاد في هذا السبيل.

٢٩ - هذا وقد عمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى العالمي، إلى تحديد الحوار مع شركائه في منظومة الأمم المتحدة حول المواضيع التي ذكرها. وقد أنشئت لهذا الغرض أفرقة عاملة مشتركة مع مختلف وكالات الأمم المتحدة ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستكشف مع الأونكتاد إمكانية إنشاء فريق مشترك بينهما. وبعلق المدير أهمية كبيرة على هذه المبادرات وسوف يطرح على المجلس التنفيذي، في شهر حزيران/يونيه، مجموعة جديدة من التدابير التي تستهدف دعم تسهيلات الدعم

التقني وتوفير الدعم المالي لنوع من الشراكة الفنية بينه وبين الوكالات. وسوف يمتد مقتراحه فيشمل انشاء مرفق جديد لدعم الوكالات الصغيرة تقنياً.

٤٠ - واستطرد فقال إن باستطاعة الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رأيه أن يتعاونا لإنجاح هذا النموذج الجديد للتعاون التقني. فالأونكتاد يملك المهارات التحليلية والقدرات الازمة لرسم السياسات، وفي ذلك تكميل لخبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إدارة العمليات والبرمجة التخطيرية. ويمكن الجمع بين هذه المزايا النسبية لدعم التنمية البشرية المستدامة. فالنقر والتجارة والبيئة والإدارة الاقتصادية قضايا متراقبة ذات أهمية قصوى للبلدان الأعضاء في كل من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والتنمية البشرية المستدامة ليست حكراً - كولاية - على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فهي مفهوم يستطيع أن يضفي نوعاً من التماسك والمعنى لمهمة الأمم المتحدة الشاملة في مجال التنمية. وهي بهذا الوصف أكبر من مجموعة موارد البرنامج. ولذا فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتطلع لمواصلة حواره مع الأونكتاد حول الاتجاهات المقبلة للمشاريع المشتركة في مجال التعاون التقني. ويشكل تقرير الخبريرين الاستشاريين وهذا الاستعراض للسياسة العامة عنصراً هاماً في هذه العملية.

٤١ - وأعرب ممثل مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والفات عن تقدير المركز للخبريرين الاستشاريين إزاء تقريرهما المثير والبناء الذي سوف ييسر المناقشة إلى حد كبير في وقت حاسم تنظر فيه أولويات التعاون التقني في قضايا السياسة التجارية لدى الأونكتاد. وقد حظي مركز التجارة الدولية باجتماع موسع مع كل من السيدة مارغريت أستي والسيد دي سيلفا وسره أن تكون آراؤه قد أخذت في الحسبان في تقريرهما.

٤٢ - لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تغيرات ذات بال في الاقتصاد العالمي بما انطوت عليه من زيادات كبيرة في التجارة السلعية والخدمات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر: وحين يضم كل هذا إلى برامج الاصلاح الاقتصادي في كثير من البلدان، ولا سيما ما كان اقتصاده يمر بمرحلة انتقالية، يتضح أن قطاع التجارة الخارجية قد أصبح محورياً في عملية التنمية في أي بلد. كذلك، أفضى إنجاز جولة أوروغواي بنجاح إلى خلق بيئه تجارية دولية توفر فرصاً كثيرة وتحديات أيضاً للبلدان النامية.

٤٣ - وتنصرف تعليقات مركز التجارة الدولية على التقرير إلى الاستنتاجات التي خلص إليها الخبريران الاستشاريان، وبصورة عامة، إلى توصياتهما. وتشير الفترة ١٢٢ إلى التعاون بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية في برامج ومشاريع التعاون التقني. ويسره أن يؤكد، أنه إلى جانب الحوار المكثف والمتواصل يومياً بصفة غير رسمية بين موظفي المنظمتين، هناك عدد من مشاريع التعاون التقني تجري بالاشتراك بينهما على المستوى القطري والإقليمي في المواقع التي يتبعان أن ولايتين المنظمتين تتكاملان فيها وكذا

خبراتها ومتخصصتها النسبية. وقد أسمى مركز التجارة الدولية إسهاماً كبيراً أيضاً في أعمال الأفرقة العاملة المخصصة التابعة للأونكتاد وفي برامج محددة مثل الكناءة في التجارة والتدريب على التجارة، والنظام الآلي للبيانات الجمركية. وسوف يسر المركز أن يزيد عدد مشاريع التنمية والتنفيذ المشتركة هذه. على أنه مع انتقال مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التنفيذ الوطني وإزاء النهج البرنامجي الذي يتواهه هذا البرنامج، فلا بد أن تبت الحكومات فيما تدعوه من الوكالات إلى تنفيذ البرامج والمشاريع على الصعيد الإقليمي والقطري.

٤٤ - وأشار إلى المقترنات التي أبدتها الخبران الاستشاريان في الفقرة ٩٧، وقالا فيها إنه يتعمق، بمجرد تعيين مدير تنفيذي جديد لمركز التجارة الدولي، إقامة آلية أفضل للحوار حول السياسات العامة، وأيضاً تقسيم أوضاع للعمل بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولي، فذكر أن المدير التنفيذي الذي عين حديثاً يود أن يبلغ المجلس أنه سوف يعطي أولوية عالية لاستعراض التوصيات التي قدمها الخبران الاستشاريان، مع مراعاة الولاية المسندة لكل من مركز التجارة الدولي والأونكتاد. وفي هذا الصدد فإنه يذكر أنه حدث في الدورة الماضية للفريق الاستشاري المشترك أن قدم اقتراح لإجراء استعراض واسع لولاية مركز التجارة الدولية، وحالته المالية، وحالة موظفيه، وهيكله العام، وعلاقته بالهيئات القائمة عليه. وبعد مناقشة مستفيضة اتفق على أن يشرع مكتب الفريق الاستشاري المشترك في مشاورات غير رسمية في الوقت المناسب حول حدود اختصاصات هذا الاستعراض ووقته. وسوف تجري هذه المشاورات فور تولي المدير التنفيذي الجديد لمهام منصبه في منتصف شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤. وسوف يوفر الاستعراض في حد ذاته فرصة طيبة لمناقشة بعض التوصيات التي تقدم بها الخبران الاستشاريان في تقريرهما، بما في ذلك تقسيم العمل المناسب بين مركز التجارة الدولية والمنظمات القائمة عليه.

الفصل الثاني

المسائل الاجرائية والمؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

١ - افتتح السيد الشريف فواز الشرف (الأردن)، رئيس المجلس في دورته الأربعين، الجزء الثاني المستأنف من الدورة الأربعين لمجلس التجارة والتنمية. (الاطلاع على الملاحظات الافتتاحية التي أبدتها الرئيس، انظر المقدمة).

باء - مكتب المجلس

٢ - لم يحدث تغيير في أعضاء المكتب المنتخبين في الدورة الأربعين، فكان مكتب المجلس في الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين مكوناً كما يلي:

الرئيس: (الأردن)	السيد الشريف فواز الشرف
نواب الرئيس: (الاتحاد الروسي) (الهند)	السيد يوري آفاناسييف السيد ساتيش شاندرا
(تونس) (اليونان) (الياпон)	السيد محمد الناصر السيد يوانيس كيناس السيد سوهيه نيتو
(جامايكا) (كروادور) (الولايات المتحدة) (السودان) (الجمهورية التشيكية)	السيد ريتشارد أ. بيرس السيد أ. بينوار غوته - سينايوس السيد كلارك روذرجرز الإبن السيد علي أحمد سحلول السيد جد ينيق فينيرا
المقرر: (مولندا)	السيد مارسيل ك. ب. فان دير كولك

جيم - جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

٢ - دعى الجزء الثاني المستأنف من الدورة الأربعين للمجلس إلى الاعتقاد للنظر أساساً في البند ٧ من جدول أعمال جزءه الثاني الذي يلي نصه:

٧ - استعراض وتقييم برامج العمل (في منتصف المدة).

٤ - وفي جلسته العامة ٨٤٢ (الافتتاحية) المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤، أقر المجلس جدول اجتماعات دورته المستأنفة الذي عممته الأمانة. وعقد المجلس، وقتاً لذلك الجدول، جلستين عامتين - أحدهما افتتاحية والأخرى ختامية - وعددًا من الجلسات غير الرسمية.

دال - جدول الأعمال المؤقت لكل من الجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين والدوره التنفيذية للمجلس السابقة على الدورة (أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)

[يستكمل فيما بعد]

هاء - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

[يستكمل فيما بعد]

واو - مسائل أخرى

إنشاء لجنة تحضيرية لندوة الأمم المتحدة الدولية
عن الكفاءة في التجارة

[يستكمل فيما بعد]

زاي - اعتماد تقرير المجلس

[يستكمل فيما بعد]